# محور
# الدراسات الفلسفية والسياسية

جولة المبتدي

Hawlyat Al-Montada مجلة حولية المنتدى

I. S. S. N. Print :1998 - 0841 I. S. S. N. onlie :2958 - 0455 Doi 10.35519 /0828

# نحو جمهورية رشيدة التجربة الديمقراطية في العراق بعد زوال النظام البعثي من عام ٢٠٠٣ ـ ٢٠١٨ تقويم التجربة الديمقراطية في العراق

# Towards a rational republic The democratic experience in Iraq after the demise of the Baathist regime from 2003-2018 Evaluating the democratic experience in Iraq

أ.م.د. علي عبد المحسن كريم البغدادي
كلية الإمام الكاظم (ع)
للعلوم الإسلامية الجامعة

Assistant Professor Dr.
Ali Abdul Mohsen Karim Al-Baghdadi
Member of the teaching staff at Imam Al-Kadhim College (peace be upon him)
For Islamic Sciences University

تاريخ الإستلام: 2024/4/15 تاريخ القبول: 2024/4/25 تاريخ النشر: 2024/6/1

Recevied: 15 / 4 / 2024 Accepted: 25 / 4 / 2024 Published: 1 / 6 / 2024

**المقدمة:**

ربما كانت نتائج الانتخابات لعام ٢٠١٨ وما رافقها من تزوير وحرق لملفات ومكاتب ومخازن المفوضية العليا للانتخابات, ربما كانت الشرارة الأولى التي قد تدفع الشعب باتجاه الانتفاضة أو الثورة ضد ما هو كائن فعلا.. ([1]) فهذه الانتخابات أثمرت برلمانا مشبوها وحكومة ضعيفة جدا, وسبب هذا الضعف هو الضغط الاقليمي على السياسيين ولا سيما إيران وبعض دول الخليج إضافة إلى تركيا, فالعراق بالنسبة لإيران هو المفتاح السحري لاستمرار النظام السياسي هناك, فمن خلال حجم التبادل التجاري الضخم, وكذلك تصدير النفط الإيراني عبر قنوات

خلفية, ومزاد العملة الذي يشكل عصب الحياة اليومية لإيران, مضافا لنفوذها المستمر ضمن ما يعرف بمحور المقاومة, كل هذا حمل النظام الإيراني أن يضغط بقوة لاختيار عادل عبد المهدي رئيسا للحكومة, هذا الاختيار ولد مشوها من برلمان فاقد للشرعية الشعبية المطلقة, وكانت هذه الحكومة ضربة موجعة لمحور الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها التقليديين في المنطقة, والتي قاتلت بضراوة سياسية واقتصادية وعسكرية لإعادة تكليف حيدر العبادي رئيسا للحكومة ولولاية ثانية, والذي بحسب تصورها (العامل الدولي) يمتلك القدرة على صناعة التوازن المطلوب في العراق والمنطقة, والذي يحد من النفوذ الإيراني متمثلا في الشبكة العنكبوتية من وزراء ونواب ومحافظين واكاديميين وغيرهم, وكذلك البوابة الخلفية المفتوحة على مصراعيها لهذا النظام, والتي تتيح له استمرارية نفوذه في المنطقة, إلا أن أمريكا وحلفائها في المنطقة خسرت هذه الجولة لصالح إيران, ولكن هل يعني هذا أن حرب النفوذ والسيطرة انتهت؟ بالنتيجة من يكسب الحرب أخيرا هو المنتصر, ولا أعتقد بقدرة إيران على كسب هذه الحرب, فكسب جولة لا يعني الانتصار في الحرب,؟!.. ومن المنصف القول أن النفوذ الإيراني هو نتيجة طبيعية للسلوك الجمعي العربي ضد العراق بعد تشكل تجربته الديمقراطية المعاصرة عام ٢٠٠٣م, فلم يكن سلوك العرب سلميا ووديا أتجاه العراق, والسبب هو تمكن الشيعة من الوصول إلى الحكم لأول مرة منذ قرون, وهو أمر يشكك العرب ولايزالون بأن هذا الوصول المفاجئ للحكم في العراق, سوف يدفع مواطني دولهم من الشيعة للمطالبة بحقوقهم, فمع عراق ديمقراطي تعددي مزدهر ومستقر, سوف يكون نموذجا حيا للشعوب المظلومة كي تطالب بحقوقها, والمفارقة أنه رغم المآسي التي تعرض لها الشعب العراقي, إلا أنه استطاع أن يبرهن على الاصرار بإنجاح تجربته, من خلال مشاركته الفاعلة في العملية السياسية, ومناخ الحرية والتعددية الحزبية والسياسية والمذهبية التي تشكلت في العراق, وأعتقد أن الانتفاضة في البحرين والسعودية

هـي نمـوذج لهـذا التشـكل والنجـاح العراقـي النسـبي...

١-**مشـكلة البحـث:**- تكمـن مشـكلة البحـث في السـؤال عـن النظـام الأمثـل لإدارة العـراق؟, هـل هـو النظـام الديمقراطـي الاتحـادي البرلمـاني الـذي نعيـش فيـه الآن؟, أو النظـام شـبه الرئـاسي الـذي ينّظـر لـه في الأروقـة مـن قبـل بعـض السياسـيين؟, أو العـودة إلى النظـام الرئـاسي التقليـدي؟, اسـتباقا لنتائـج البحـث, افـترض أن النظـام شـبه الرئـاسي بـل والرئـاسي لا يمكـن أن يكـون حـلا لمشـاكل الحكـم في العـراق, وكفرضيـة أوليـة لمشـكلة البحـث أفـترض, أن النظـام البرلمـاني هو الأكـثر ملائمـة للعـراق ولعـدة أسـباب, لعـل أبرزهـا أن العـراق فسيفسـاء مكونـاتي, بمعنـى أنـه يتشـكل في ديموغرافيـة السـكان مـن عـدة أديـان ومذاهـب وعرقيـات, يشـكل بعضهـا الأغلبيـة السـكانية ويشـكل البعـض الأخـر النسـبة الأقـل مـن السـكان,. ( [٢]) وهـو بهـذا الشـكل غـير موحـد في دولـة وطنيـة ذات بعـد قومـي واحـد أو مذهبـي واحـد بـل وحتـى عرقـي واحـد, وعليـه فالأشـكال المناسـبة للحكـم والإدارة تكـون عزيـزة جـدا وصعبـة التطبيـق في مثـل هكـذا وجود ديموغـرافي معقـد كحـال بلدنـا العـراق, سـيما وأن الدولـة القوميـة انهـارت بعـد عـام ١٩٩٠م, بعـد مغامـرة النظام البعثـي في الكويـت, والتـي شـتت فكـرة الأمـن العـربي وأطروحـة الوحدة العربيـة العابـرة (كأطروحـة) لـكل الاعتبـارات المذهبيـة والعرقيـة, وبـداء العـراق بالتمـزق إلى أشـلاء, وهـو نتيجـة طبيعيـة للسياسـات المتبعـة منـذ عـام ١٩٢١م, أي منـذ تأسـيس الدولـة القطريـة في العـراق, إلى يومنـا هـذا, لـذا فـأن مشـكلة البحـث هـي نفسـها فرضيتـه, أي لمـاذا يعتـبر النظـام الجمهـوري البرلمـاني الاتحـادي هـو الحـل الافضـل للعـراق, في فضـاء مـا يعيشـه الآن؟ كـما لا يخلـو البحـث مـن إثـارة آنـاركيـة أجدهـا ضروريـة ومكملـة للبحـث كتسـاؤلات وفرضيات لمـا هـو قائـم ولمـا ينبغـي أن يقـوم أو يكـون, وأن لم يتبنـى الباحـث أياً منهـا إلا للـضرورة البحثيـة الصرفـة.

٢-**هـدف واسـئلة البحـث:**- مـا يهمنـا في هـذا القسـم مـن الدراسـة هـو تقويـم هـذه التجربـة, والسـؤال الرئيسـي الـذي نطرحـه هنـا كفرضيـة للبحـث هـو, كيـف نصلـح هـذا النظـام السـياسي؟ والإجابـة سـتكون هـدف هـذا البحـث قطعـا, ولا يظـن

أن السؤال هين, فهو يشكل عصب البحث, وهي منطقة شائكة وخطرة جدا, لا يمكن الخوض فيها بسهولة, ولكن الوضع الراهن أخطر ويتطلب الدخول مباشرة في عملية تحديث وتصحيح هذا النظام, فالبقاء على ما نحن عليه الآن, له نتيجة منطقية واحدة فقط, هي الثورة والفوضى التي تتبعها.؟! فالحكم الشيعي سياسيا تعرض لضغوط كبيرة جدا وعلى كافة المستويات, فالمراهنة كانت على اشعال صراع بيني, يكون فيه الشيعة حطبا, لكن هذه المراهنة أبطلت عدة مرات ومن قبل الجهات التالية:-

١-المرجعية الدينية في النجف متمثلة بالمرجع السيد علي السيستاني, الذي شكل وجوده وثقله وكارزميته, مانعا بوجه تمدد هذا الصراع البيني أولا, وتمدد الصراع بين مواطني البلد على اختلاف مرجعياتهم الدينية والسياسية. ( ٣)

٢-النخب الفكرية والاكاديمية العراقية والتي شكلت جدار الصد الثاني بوجه هذا التمدد.

٣-بعض شيوخ القبائل العربية.

٤-بعض عقلاء الخارج الإقليمي والدولي كالأمم المتحدة مثلا.

ولكن إلى متى تصمد هذه المصدات والموانع؟ سيما مع تدخل عامل الزمن والطبيعة وعوامل المذهب والمصالح السياسية والاقتصادية للأحزاب المتصدية للسلطة الآن؟؟ فغياب المرجعية الدينية بسبب عامل النهاية الطبيعية للإنسان, وربما ضعف النخب والتمرد المجتمعي من قبل الجيل الجديد, ربما يشكل إزاحة لكل ما نراه الآن, فالجيل الجديد لا يؤمن بمقدسات ومبادئ وحدود الاباء والاجداد, فله مقدساته واولياته التي تختلف كليا عما عاش وتربى عليه الاباء والاجداد, وهذا يشكل عامل جذب نحو الفوضى الخلاقة التي تراهن عليها أمريكا, وكذلك يشكل عامل تصحيح للتجربة ولكن بأي وجه وبأي شكل؟ ربما لا أجانب الصواب إذا قلت أن كافة المراهنات الآن تتموضع حول هذا الجيل, فهو جيل رقمي أن صح هذا التعبير المفاهيمي له, يعيش في الفضاءات الافتراضية, يكون علاقاته ومعلوماته من خلال مواقع التواصل الاجتماعي, ويبث همومه وافكاره من خلالها أيضا, ومع وجود ما بات يعرف بالجيوش الالكترونية والذباب الالكتروني ,

فأن توجيههم يكون أسهل بكثير, وربما يكون انصياعهم لهذا التوجيه أكثر من انصياعهم لتوجيه الاسرة متمثلة بالأب والأم, فضلا عن توجيه عالم الدين والواعظ والمعلم والاستاذ؟! لذا لا يمكن المراهنة عليهم محليا بإدارة دفة الأمور في مستقبل الأيام, إلا إذا جادلنا بوجود مجموعات قيادية بالمعنى التقليدي, بحيث تكون مصدات جديدة لأي فوضى مفترضة مستقبلا, وهو تفكير مستبعد إلا أنه وارد بنسبة ضئيلة, فلا نستطيع التنبؤ بمجريات الأحداث.؟ وعليه سوف يستبطن هذا البحث فرضية جديدة للحكم تتناسب مع هذا الجيل ومخرجاته ولكنها تبقى فرضية ضمن الفضاء الآناركي الرافض للسلطة بمعناها التقليدي, وأن ذكرت في هذا البحث ونظّرنا لها, فما يخشاه الكثير الآن هو الوصول إلى مرحلة الانسداد الكلي للعملية السياسية, والذي أوصلنا لهذا الانسداد هو طريقة إدارة البلاد, والتي أقل ما يمكن وصفها به هو الفشل الذريع, وأن تجاوزنا الانسداد الان فشبحه ماثل أمامنا مستقبلا.

ربما يكون عدم وجود مؤسسات ديمقراطية في العراق هو من الاسباب الرئيسية لهذا الانسداد والفشل, فإيهام الناس بان الانتخابات هي الحل هو صناعة للوهم, فالانتخابات تأتي اخيرا وليس اولا, تأتي بعد الاستقرار السياسي وبناء المؤسسات الديمقراطية, اي توفير المناخات المناسبة, فصدق علينا المثل المشهور (وضعوا العربة قبل الحصان), وسنعرج على هذه المفردة في ثنايا هذا البحث.

٣-**منهجية البحث:**- يستخدم الباحث عدة مناهج علمية لغرض الوصول إلى تحقيق هدف الدراسة وحل المشكلة التي من أجلها أسس البحث, وأيضا إجابة فرضية البحث التي تستبطن المشكلة والهدف, لذا فأن منهجية علمية متعددة هي الحل لهكذا أنواع من البحوث, وهي كما يلي:-

أ-المنهج التحليلي.

ب-المنهج السردي.

ج-المنهج الوصفي.

د-المنهج الاستنباطي.

ه-المنهج النقدي.

٤- **محتويات البحث:**- وعلى العموم, تتكون هذه الدراسة من مبحثين,

أ-الأول بعنوان (كيف نصحح ونحدث النظام السياسي العراقي

الجديد) نحاول أن نسلط الضوء فيه, على أفكار تصحيح وتحديث النظام القائم الآن, وكذلك عرض أفكار جديدة فيما يتعلق بالسياسة والدولة ضمن فضاء المعالجات الخاضعة لمتطلبات الفلسفة السياسية بوصفها تختص بهذه المجالات, إضافة إلى إجابة سؤال البحث وتحقيق نجاح فرضيته سالفة الذكر.

ب-الثاني بعنوان (الاختيار الأمثل لأنموذج الحكم في العراق) وفيه نتناول اسباب فرضيتنا حول أن النظام الأمثل وهو النظام الجمهوري البرلماني الاتحادي, لأسباب عديدة ربما يكون ابرزها هو التركيبة السكانية للعراق. ونذكر أيضا فرضية جديدة للحكم في العراق بناء على مخرجات الجيل الجديد كما نوهنا سالفا.

**الكلمات المفتاحية للبحث:-**

**الديمقراطية, البرلمان, الاتحادي, النظام, التصحيح, العراق, الآناركية, اللا سلطوية, الإدارة.**

## المبحث الأول

## كيف نصحح ونحدث النظام السياسي العراقي الجديد؟ فرضيات جديدة للتصحيح والتحديث ( [٤] )

**١-المطلب الأول:- بيان وتمييز بين مفهومي الدولة والنظام السياسي:-**

قبل الشروع بتقديم الفرضيات لهذا المبحث, أجد أن الاشارة إلى الدولة والنظام السياسي والتمييز بينهما أمر مهم جدا, سيما للباحثين الجدد أو القارئ المبتدئ, بتقريب أن أي نتاج علمي هو ملك للناس بعد خروجه من ظلمات القوة إلى نور الفعل, لذا سنشرع ببيان المائز بينهم حتى تتضح الصورة أكثر.

١-مفهوم الدولة:- تمتاز الدولة كمفهوم عن النظام السياسي كونها تستبطنه ضمن مقوماتها, فهي شاملة لعدة مقومات مجتمعة مع بعضها ونطلق عليها مفردة الدولة, ويمكن بيان معنيين للدولة واسع وضيق ففي معناها الضيق هي( أحدى مؤسسات النظام السياسي, وتمتلك وسائل قسر لإطاعة أوامرها) ( [٥] ) بينما في معناها الواسع فهي تمثل (المجتمع بأكمله) ( [٦] ). لذا أن نظرنا إلى الدولة ضمن أفقها الضيق فهي نظام سياسي, بينما في معناها الأوسع والذي يعتمده الباحث فهي كل نوعي يستبطن جزئيات موضوعية أحدها النظام السياسي.

يذهب الدكتور منذر الشاوي أن الدولة هي التي تميز بين الحاكم والمحكوم, فهو ينظر إليها بصفتها الوجود الفاصل بين الاثنين, أي سلطة الحاكم وخضوع المحكوم, فهي بهذا تعد ضابطة لإيقاع السلطة بين الاثنين, (فالدولة ليست في الحقيقية ,إلا التمييز بين الحكام والمحكومين, وبوجود هذا التمييز توجد الدولة). ( [٧]).وعليه فهو يطبق هذا المفهوم وفق معيارين رئيسيين هما(فالدولة يراد بها اما مجموع الحكام القابضين على السلطة في فئة اجتماعية معينة, وأما هذه الفئة الاجتماعية نفسها التي تم التمييز بينها بين الحكام والمحكومين, فعندما يقال أن على الدولة أن تؤمم التجارة الخارجية أو أن تأخذ بمبدأ التعليم الإلزامي, أو أن تكثر من انشاء المراكز الصحية. الخ.. فالمراد بالدولة في هذه الحالات مجموع الحكام. وعندما نقول ان العراق, الصين, سويسرا هي دول. فأننا نقصد بذلك ان كلا من العراق والصين وسويسرا, هي جماعات معينة من البشر يوجد فيها تمييز بين حكام ومحكومين). ( [٨]). وهو نفس رأي جون لوك, عندما اعتبر الدولة هي المميز بين الحاكم "السلطة" والمحكوم "الشعب"., ( [٩])..يرى هيجل الدولة بأنها( ) ([١٠]). والذي يراه الباحث أن السلطة هي مجموع المؤسسات التي تمارس الحكم في بلد ما وفق أحدى أشكال النظم السياسية, بالتشارك مع مؤسسات غير رسمية لها دخل في صناعة القرار وليس اتخاذه, كالنقابات والجمعيات العامة, بينما الدولة هي تشكيل لمجموعة مقومات ومؤسسات, وأقصد بالمقومات هنا, هي الرقعة الجغرافية, السكان, الموارد, وهي بهذا تشكل قاعدة الدولة التي تحكم أو تدار بحسب النظام السياسي وفلسفته المتبعة.

٢-مفهوم النظام السياسي:- في اوضح تعريف للنظام السياسي هو( مجموعة عناصر مهمتها الابقاء على المجتمع من حيث هو كيان حي قائم بذاته تديره سلطة سياسية) ( [١١]).وهو واحد من انظمة المجتمع الاخرى كالاقتصادي والامني والقانوني والثقافي. ألخ.

**٢-المطلب الثاني فرضيات التصحيح :-** قدمنا مفردة الفرضية حتى لا نقع فريسة للتنظير المبدئي غير الموضوعي, سيما وأن الحديث هنا

عـن تقويـم هـذه التجربـة, لغـرض تصحيحهـا وتحديثهـا, وبالتـالي سـوف نناقـش مجموعـة مـن الفرضيـات لنصـل إلى الفرضيـة الملائمـة والتـي نسـتطيع التنظـير لهـا كمـشروع للتصحيـح والتحديـث.

**١-الفرضيـة الأولى :- التحـول نحـو النظـام الرئـاسي كمخـرج مـن الانسـداد الفعـلي القائـم:- ديباجـة بمثابـة توطئـة:**- لمـاذا يتـوق الشـعب العراقـي إلى النظـام الرئـاسي؟ ربمـا يكـون الجـواب هنـا عاطفيـا وغـير موضوعـي, إذا قارنـاه «أي النظـام السـياسي القائـم» بالنظـام السـياسي الـذي تشـكل بعـد انقـلاب عـام ١٩٥٨ ومـا تـلاه مـن جمهوريـات رئاسـية, كانـت كلهـا اسـتبدادية ودمويـة بامتيـاز, فالنـاس تتـوق للـماضي, وهـذه النسـتولوجيا ليسـت جديـدة عـلى الشـعوب عمومـا, فسـيكولوجيا الشـعوب متغـيرة والتغيـير ينشـأ مـن الظـروف التـي تمـر بهـا هـذه الشـعوب, والتـي تشـكل صيرورتهـا ضمـن سـيرورة اجتماعيـة وسياسـية واقتصاديـة ودينيـة, فعوامـل تشـكل هـذه السـيكولوجيا ليسـت بمعـزل عـن الحيـاة اليوميـة للفـرد وهمومـه واحتياجاتـه وتطلعاتـه وامالـه, فعندمـا يفتقـد المواطـن الفـرد كل هـذه المسـتلزمات اليوميـة, ولا يمكنـه الحصـول عـلى الحـد الأدنى منهـا, يبـدأ بالنظـر نحـو المـاضي الـذي عاشـه أبائـه وقصـوا لـه قصـص نجاحـه وفشـله, ظلمـه وعدلـه, يـسره وعـسره, فـيرى الفـرد الحـاضر مـن خـلال عيـون المـاضي تنفيسـا عـما يمـر بـه, بـل ربمـا يتـوق إلى تلـك الأيـام التـي عاشـها أبائـه وأسـلافه, وربمـا يبـدأ بالدفـاع عنهـا وهـو لم يرهـا أو ربمـا أدرك منهـا سـنوات طفولتـه فقـط,!!, يكمـن السـبب الرئيـسي في فشـل النظـام اللاحـق عـن تقديـم أشـياء وأفـكار يتفـوق بهـا عـلى النظـام السـابق, بحيـث تكـون رمزا أوسـمة لـه, (((وهـو نفـس الخطـأ الـذي ارتكبـه حمقـى السياسـية بعـد التغيـير مـن النظـام الملـكي إلى الجمهـوري))), فلـم يقـدم حـكام العـراق الجـدد أي شيء يقنـع النـاس, فلـم يقدمـوا خدمـات حقيقيـة ولم يحققـوا سـلما أهليـا ومجتمعيـا, بـل انشـغلوا بالصراعـات الداخليـة وبالسرقـة والابتـزاز وخدمـة الأجنبـي, سـواء الـذي جـاء بهـم أو الـذي رسـخ اقدامهـم فيـما بعـد, هـذا الغبـاء السـياسي الاسـتراتيجي أوصـل البلـد إلى حافـة الهاويـة في حزيـران ٢٠١٤,وكاد

أن يطيح بكل العراق لقمة سائغة بيد عصابات منظمة, فلا يمكن عزل تنظيم داعش واسبابه تمدده بمعزل عن الفساد السياسي والاقتصادي والإداري والثقافي في العراق, فعكس الشعب العراقي في هذه المرحلة كل ماهو نبيل وجميل من سماته, وحرر الأرض وحمى الناس في كل مكان, وربما كان الشوق إلى النظام الرئاسي ورفض النظام الاتحادي البرلماني القائم حاليا, هو الدعاية التي يبثها البعثيون واتباعهم بين الحين والأخر بهدف التسميم السياسي,وربما شاركت دول المحيط الاقليمي بهذا التسميم بصورة مباشرة أو غير مباشرة, وكذلك دغدغة مشاعر الناس الوطنية بتأجيج التواريخ المظلمة لحروبهم, بوصفها دفاعا عن الحرائر والماجدات والوطن العربي والهوية العربية ألخ.., مما أوجد صدى عند الشباب المتحمس الغير عارف تماما لتاريخ بلاده خلال القرن العشرين, فاندفعوا يتكلمون ويطالبون بعودة النظام الرئاسي, وفي مقابل طلبهم نجد خطابا هزيلا ضعيفا من قبل المتصدين للسلطة, مع حملات اصلاح وهمية بين الحين والأخر, فرؤساء الاحزاب والكتل السياسية حصلوا على أكبر قسم من "الكعكة", وتبقى مشكلة جمهور هذه الاحزاب والتيارات التي تصدق خطابهم مما يؤخر نسبيا عملية التصحيح في العراق, وعلى أي حال فما هو النظام الرئاسي المطلوب إعادة تفعيله في العراق..

للنظام الرئاسي شكل واحد فقط علميا واكاديميا, وهو رئيس ينتخب من قبل مواطنيه بصورة مباشرة, في اقتراع سري ومباشر, ([١٢]) . هذا هو الشكل البسيط للنظام الرئاسي, ولكن هناك أنظمة أكثر تعقيدا, وسندرجها هنا باختصار ونرى مدى فاعليتها في التطبيق على أرض الواقع في العراق:-

أ-النظام الرئاسي المختلط أو شبه الرئاسي:- وهو نظام يجمع بين الشكل الرئاسي التقليدي والبرلماني, يمكن تعريف النظام الرئاسي المختلط بتعريفات عدة, لكن سنقتصر على تعريف واحد له مراعاة للاختصار,لنشرع ببيان فائدته من عدمها لتصحيح التجربة الديمقراطية في العراق,هذا النظام يقوم على (ثنائية السلطة التنفيذية المشكلة من رئيس منتخب بالاقتراع العام

الشعبي ورئيس حكومة معين من الرئيس وهو مسؤول امام البرلمان). ( [١٣]). لكن تكمن المشكلة في هذا النظام هو عدم امكانية ضمان نجاحه في بلد تعددي مثل العراق, فالعراق بلد مكونات عرقية وأثنية وطائفية,وبالتالي إمكانية الاتفاق على رئيس مباشر يبقى بعيد المنال, سيما مع فقدان الثقة بين المكونات,والتي خلفتها سنين الاقصاء والحروب واخرها الحرب الأهلية ٢٠٠٤- ٢٠١٧م. ( [١٤]). لذا من الممكن اعتبار هذا النظام ناجحا في حال الاستقرار السياسي والاقتصادي في العراق والذي لازال بعيد المنال بحسب المعطيات.

ب-النظام الرئاسي المباشر:- وهو نظام يقوم على الانتخاب المباشر لرئيس الجمهورية من قبل الناخبين البالغين سن التصويت القانوني, ويعرف عادة بأنه (نظام انتخابي مباشر في اختيار رئيس الدولة أي رئيس الهيئة التنفيذية للحكومة في ظل مبدأ الفصل بين السلطات) ( [١٥]). وتعتبر الحكومة المشكلة بموجب هذا النظام مسؤولة امام البرلمان مسؤولية مباشرة,كما هو الوضع في النظام البرلماني اذ تكون الحكومة مسؤولة امام البرلمان, الفرق أن النظام البرلماني ينتخب الحكومة داخل المجلس بموجب الثقة التي منحها الناخب له, بينما يشكل رئيس الدولة المنتخب الحكومة خارج اروقة البرلمان ثم يعرضها عليه لمنح الثقة. ( [١٦]). ويعتبر العراقيون هذا النظام شبحا اسود يحوم بذكرياته السوداء حولهم, لذا فأن مجرد التفكير بهذا النظام يثير الاشمئزاز فضلا عن الخوف من عودة الدكتاتورية,سيما بين مكونين رئيسييا هما العرب الشيعة والكورد, إضافة إلى أن العراق بلد مكونات كما أسلفنا,وهو عامل زعزعة حقيقة للاستقرار الهش الذي يشهده العراق الآن.

ج-النظام البرلماني:- وهو شطرين ملكي وجمهوري,فالملكي الدستوري كالمملكة المتحدة,وهو نظام ملكي دستوري يكون الملك فيه مالكا وليس حاكما, بل تؤل السلطة إلى البرلمان والذي ينتخب رئيس للحكومة من الاغلبية الحزبية الفائزة في الانتخابات التشريعية,وهي عادة في الوقت الحاضر تكون أما من حزب العمال أو من حزب المحافظين,ويكون للملك سلطات

دستورية شرفية أكثر منها تنفيذية. ([١٧]) .. والجمهوري كالكيان الإسرائيلي, والثاني هو الأقرب للنظام السياسي العراقي الجديد بعد عام ٢٠٠٣,وأن كانت اسرائيل ليست جمهورية بالمعنى الذي يمثله العراق بل هي ضمن سياق نظام الدولة, وأن كان لها رئيس وبرلمان ورئيس وزراء, إلا أنها في التصنيفات الأممية تسمى دولة وليست جمهورية. ([١٨])

د-النظام الجمهوري الاتحادي:- وهو شكلين أيضا, جمهوري رئاسي اتحادي كالولايات المتحدة الأمريكية,وجمهوري برلماني أتحادي كجمهورية العراق. ويشكل هذا النظام عمود الدولة العراقية بعد احتلال أمريكا وحلفائها للعراق عام ٢٠٠٣, ونموذجه الذي خطت قواعده الادارة الأمريكية بوصفه النظام الذي يمثل أو من المفترض أن يمثل فيه كل مكونات الشعب العراقي, بحيث تتحقق العدالة بين الجميع,لأن الجميع ضمن الخريطة المكوناتية سيساهمون فيه بحسب نسبهم الفعلية على أرض الواقع,ورغم عدم وجود تعداد عام للسكان في العراق منذ عقود,فمن الصعب تحديد النسب الفعلية للمكونات بصورة يكون التمثيل على أساسها موضوعيا وبعيد عن الغبن والتكهنات السياسية والاجتماعية,فصار الاجراء بالاعتماد على عدد المحافظات التي يكون المكون الشيعي مثلا هو الأكثر فيها وهكذا مع باقي المحافظات الأخرى,. وان كان التنظير أو المبادئ الأولى لهذا النظام هي محققة للعدالة ابتداء, لكن العرف السياسي الذي يسود عادة بين المكونات يطغى على الواقع الدستوري والقانوني, وهو أمر حدث فعلا في العراق بل من الممكن تحققه في أي نظام انتقالي في العالم.عندما يتم التحول من الاستبداد إلى الديمقراطية, فالمهم في بناء النظام الديمقراطي هو بناء مؤسساته وترسيخ قواعد التداول السلمي للسلطة وتثقيف المجتمع بمبادئ الديمقراطية قبل الشروع بأي عمل يؤدي إلى الفوضى.

فالعراق يعيش منذ سنوات مرحلة الانتقال من نظام السلطة الدكتاتورية إلى نظام الدولة المدنية, من النظام الرعوي إلى نظام المواطنة, والموضوع ليس سهلا كما قد يبدو على الورق, فبناء المؤسسات الديمقراطية وتثقيف المجتمع واعادة توجيهه واعداده لغرض الأنتقال إلى النظام

الديمقراطي التعددي, ليس أمرا هينا بل هو معقد لدرجة كبيرة,سيما مع التركة الثقيلة المتمثلة بسنوات القمع والقتل والقهر, والتي مارستها السلطات الدكتاتورية والعسكرية طيلة عقود طويلة,مما أدى إلى تربية المجتمع بصورة مشوهة وبعيدة عن الواقع المزدهر الذي ينبغي أن يعيشه,سيما مع واردات العراق الضخمة وموارده البشرية الهائلة والذي يعد من أغنى دول المنطقة بهما,. ( [١٩]) وفي واقع أخر فالعراق بلد اقل ما يوصف به أو يقال عنه, أنه من أكثر البلدان التي تأبى شعوبه ومكوناته الانصياع للحاكم أو لنظامه السياسي بغض النظر عن خلفيته وعن سياسته التي يتبعها وهي قضية افترض أنها تتموضع في جيناته. ( [٢٠]) وهي من العلامات التاريخية الفارقة لهذا البلد ولشعوبه المتعددة على مر التاريخ المسجل والمدون. ( [٢١]). ( [٢٢]). وعليه ففرضية وجود نظام رئاسي بصلاحيات واسعة قد يظهر إلى السطح مرة ثانية نظاما مستبدا, وقد يؤدي هذه المرة إلى تقسيم العراق واقعيا وفعليا,سيما مع هشاشة خارطة سايكس - بيكو, والتي كونت الدول القطرية في العالمين العربي والإسلامي, لذا فاختيار النظام الجمهوري البرلماني الاتحادي, هو الأقرب إلى الوحدة الشعبية والوطنية منه إلى النظام الرئاسي أحادي القطب أو شبه الرئاسي,وأفترض أن البديل عن هذا النظام هو التقسيم الذي قد يشهده العراق, ومن المحتمل أن تتدخل الدول الاقليمية بصورة عسكرية مباشرة لحماية مصالحها وحماية امتدادها المذهبي والاقتصادي, وهو أشد ما يمكن أن يثار فيما إذا تغير شكل النظام في العراق من البرلماني إلى الرئاسي المباشر أو شبه الرئاسي.

## المبحث الثاني

## الاختيار الأمثل لأنموذج الحكم في العراق

ربما لا يكون الكلام هنا غريب على البعض, سيما وأن نموذجا للحكم الوطني الصافي المثالي, في بلد متعدد مثل العراق يعد معقدا لدرجة الاعياء الفكري, فالتعددية الأثنية والثقافية والمذهبية ونحوها, تعد عائقا أمام أي نظرية مثالية في الحكم!؟ مهما بلغت هذه النظرية من الكمال والدقة, فلا يمكن انتاج

يوتيبيا اجتماعية وسياسية في واقع معقد مثل واقع العراق, لذا فأن فرضية العمل ضمن الواقع ومخرجاته تمثل الحل الأنسب لهكذا معضلة, سيما وأن العراق مر بتجارب سياسية منذ تأسيس الدولة الوطنية عام ١٩٢١ لغاية اليوم, شكلت هذه التجارب أرثا وأعطت دروسا ثمنها الدم والنار,

فماهو الواقع وماهي مخرجاته وكيف نصوغ نموذجا مناسبا للحكم ؟ !

بلا شك واقولها مطمئنا, أن النظام التعددي البرلماني الاتحادي هو الحل الأفضل وليس الأمثل, ضمن الواقعية السياسية التي تشكلها الفلسفة السياسية لهذا النظام, ففيه يتاح للجميع التمثيل النسبي بحسب الحجم السكاني, فالاعتماد على حجم السكان وما يمثلوه من نسب لمكون ما هو الفيصل في هذا الموضوع؟ ولكن كيف نستطيع معرفة النسبة السكانية لهذا المكون أو ذاك؟ نعتمد على مخرجات الواقع نفسه, فلدينا مكونات تعتمد الهوية المذهبية وأخرى تعتمد الهوية العرقية, فلتحديد نسبة الشيعة والسنة والكورد والتركمان وغيرهم, نعتمد على ما اسسوه هم لأنفسهم, ونترك سفسطة الوحدة الوطنية والقومية ونحوهما, فحكومة الوحدة الوطنية هي مكوناتية بامتياز, ولا يمكن مغادرتها بأي شكل من الأشكال, فلا يمكن اقناع الكوردي بنسيان حلم أنشاء دولته المنتظرة, ولا يمكن اقناع السني بأن يتنازل عن تاريخ طويل في الحكم, والأمر سيان بالنسبة للشيعة الامامية, فلا يمكن اقناع الشيعي الامامي بنسيان مظلوميته؟! فمشاركة الجميع في الحكم وبحسب النسبة اجده أمر واقعي وموضوعي, ولكن السؤال هل فعلا لا يوجد في العراق حكومة بهذا الشكل؟؟

في العراق توجد حكومة مكونات ولكنها ليست بحسب الفرضية التي نقدمها هنا,! فما نفترضه هنا ليس محاصصة ابدا, وانما مشاركة بحسب النسبة, فاليوم ننظر إلى واقع وزارة ما, سنجد أن المحاصصة واضحة فيها, ورغم تخفيف تسميتها إلى التوازن وهو أمر ذكره الدستور العراقي, (٢٣), ولكنها تبقى محاصصة؟! ربما يجد القارئ تناقضا في كلام الباحث, فمن أين هي حكومة مكونات ومن أين هي ليست حكومة محاصصة؟!

ولرفع التناقض نقول, أن المكونات بما هي واقع على الأرض تشكل جغرافية الوجود العراقي, وعليه لا يمكن مغادرة هذا الواقع, وعليه فكل توازن في التشكيل الحكومي هو محاصصة بحسب الفهم الشائع, ومشاركة أو تشارك بحسب المفاهيم العامة للفلسفة السياسية للنظام والدستور, والتي ذكرت صراحة فيه كما نوهنا سالفا, وعلى أي حال نكمل هنا مقبولية هذا النظام من خلال ذكر معززات له وإيجابياته دون اغفال ما يعتريه من صعوبات نسميها ملاحظات.

**١-المطلب الأول: تعزيز الاختيار:**

يناقش هذا المطلب تعزيز الاختيار السابق في هذا البحث, والقائم على اختيار النظام البرلماني الاتحادي, كحل واقعي للعراق بعيدا عن التنظيرات التي استخدمت للاستهلاك الإعلامي, من باب الوحدة الوطنية والسلامة الأمينة ووحدة العراق ترابا وسماءا ألخ, فهذه تنظيرات لا تلامس أرض الواقع, فوحدة العراق منوطة بنظامه الحصص٢ي, الذي يضمن المشاركة للجميع حسب حجمهم في الواقع, فالديمقراطيات الوليدة تؤسس لقواعد المؤسسات الديمقراطية قبل الانتقال للانتخابات, بينما في العراق وضعنا العربة قبل الحصان,! فقبل بناء المؤسسات الديمقراطية بصورة كاملة أسسنا لدستور دائمي, ولمجلس نواب وحكومة ؟, وهو أمر مستغرب في البلدان التي تخرج من ربقة الاستبداد إلى نور الحرية, فمؤسسات العدالة الانتقالية مثل السجناء والشهداء وأيضا المفوضية العليا للانتخابات ومفوضية حقوق الإنسان وغيرها, تشكل النواة الأولى لبناء المؤسسات الديمقراطية,! وعلى أي حال فنحن نتعامل وفق الفلسفة الواقعية لا المثالية, فعلينا تعزيز هذا الاختيار.

١-التعزيز الأول: صناعة الديمقراطية وفق مبدأ الحصص:- النظُم الشبيهة. النظام اللبناني.:- لا يعني استشهاد الباحث بنظم معززة للنظام السياسي العراقي, أن هذا النظم مثالية!, فلا يوجد نظام سياسي مثالي مهما كان مصدره ومهما كان القائم أو القائمون عليه, فالمعالجات الوضعية للنظم هي مفتاح التكامل السياسي والاجتماعي والاقتصادي, ولوجود تشابه بين البلدين في العديد من التفاصيل استخدمناه كنموذج معزز

لرأينا, وعلى أي حال, يقوم النظام اللبناني على أساس نظام المحاصصة الذي انتجه اتفاق الطائف عام ١٩٨٩م والذي انهى صراعا دمويا استمر ١٥عاما, (٢٤) . (٢٥) . وهو نظام لا يزال مستمر ويعمل لحد هذه الساعة, ربما يكون هناك العديد من المعرقلات التي تشوبه, وهي شبيها بمعرقلات الوضع العراقي, وربما هناك تأثيرات إقليمية ودولية وهي أيضا تشبه الوضع العراقي, ويحتاج النظام إلى تطوير وليس إلغاء, سواء في العراق أو لبنان, ربما يكون من الحسن القول أن التعددية السياسية والدينية والأثنية هي عامل جذب للعديد من التحديات الداخلية والخارجية لأي بلد مبتلى بها, وبنفس الوقت هي عامل لتعدد وتنوع البرامج والأفكار والأطروحات التي تخدم الفئة الواحدة أو جميع فئات الشعب. فلا يمكن إلغاء التعددية بقرار شخصي أو حزبي, بل توجه وتقنن التعددية بما يعزز وحدة المجتمع التي تفضي بالضرورة إلى وحدة البلد. فالعراق وأن كان متعدد الأجنحة إلا أنها بحسب رؤية الباحث تعد عامل جذب وإلهام لتأكيد مبدئ التعددية وأن بنيت على أسس المحاصصة, فالتعددية والمحاصصة أفضل من الدكتاتورية ومن الاستبداد, فمهما كانت عيوبها ومهما وجهت انتقادات لها, فعلى الأقل لو نظرنا بإيجابية لها سنرى أن اتخاذ أي قرار أي قرار لابد أن يمر بمراحل من المناقشات والمساجلات لحين الانتهاء إلى اقراره, وهو أمر وأن نظر إليه سلبا من قبل البعض, إلا أنه يشكل عاملا مما في حفظ البلد من التشرذم. وبحسب رؤية الباحث فأن النظم البرلمانية تسير بانتظام واطراد نحو الاستقرار السياسي الذي يولد استقرارا اقتصاديا وامنيا واجتماعيا.

٢-التعزيز الثاني:- النظم البرلمانية المستقرة:- المملكة المتحدة نموذجا:- ربما يستغرب من عرض الباحث لنظام المملكة المتحدة كمعزز لرؤيته حول النظم البرلمانية التعددية, سيما ,ان العراق نظام جمهوري والمملكة المتحدة نظام ملكي؟ فالعبرة في النظم البرلمانية و البرلمان والسلطة التنفيذية, وهي في العراق والمملكة المتحدة واحدة من حيث النظام, فالحكم بيد رئيس الوزراء لا الملك أو الرئيس, والبرلمان هو من يصوت لمنح الثقة لرئيس الوزراء, والتكليف

أيضا يتم من قبل الملك أو الرئيس, فوحدة النظام السياسي واحدة وأن اختلف شكل رأس الدولة, فهو منصب تشريفي أكثر منه تنفيذي, وهو أمر متشابه تماما بين النظامين العراقي والانكليزي, فالأثنين برلماني والاثنين يتم الحكم من قبل رئيس الوزراء, نعم يختلف النظامين بأن النظام الانكليزي مستقر وانتهى إلى حزبين رئيسين, بينما لا يزال العراق غير مستقر حزبيا, وهو أمر لا يعد عيبا في النظم السياسية, سيما إذا كانت تعددية حزبية, ويختلف أيضا من حيث أن التعددية في المملكة المتحدة وصلت إلى حد الاستقرار فهي ممثلة سياسيا لا اثنيا أو دينيا بصورة كبيرة نسبيا, وهذا لا يعني أن المملكة لم تمر بمراحل استمرت لقرون حتى تصل لهذا الاستقرار السياسي, مع التذكير بالحرب الدينية التي استمرت زهاء اربعة عقود بين البروتستانت الانكليز والكاثوليك الايرلنديين والتي انتهت بتوقيع اتفاق بلفاست (الجمعة العظيم) ١٩٩٨م. (٢٦).شكّل الاتفاق نهاية حقبة من حرب أهلية مذهبية امتدت لأكثر من ثلاثين عاماً بين الكاثوليك والبروتستانت، وقُتل خلالها نحو ٣٥٠٠ شخص. (٢٧) .

يمكننا القول أن الاستقرار السياسي رهين بمجموعة شروط ومعايير, إذا تحققت تحقق معها الاستقرار السياسي, ووصل إلى القاع الاجتماعي الذي يمثل نهاية الصراعات المسلحة وبداء الخلاف السياسي, والذي يعد حالة طبيعية بل صحية في المجتمعات التعددية, ومن هذه المعايير نذكر.

أ-استقرار الاقتصاد والسياسة النقدية .

ب-تحول التأثير الديني والاثني والعقدي إلى عامل استقرار وليس عامل صراع, وهذا يتأتئ من استقرار الاقتصاد والرفاهية الاجتماعية التي تحول ما ذكر سالفا إلى عوامل اجتماعية ذاتية وفردية وليست عوامل جماعية.

ج-استقرار التعددية السياسية وتحولها إلى تعددية حزبية ذات عوامل موضوعية تعمل على بناء الفلسفة السياسية ضمن الأطر الوطنية وليس ضمن الأطر الاثنية او الدينية .

د-تحول التأثيرات الاقليمية والدولية إلى عوامل دفع باتجاه صناعة

الاستقرار من خلال الدفع باتجاه نزع فتيل الازمات وتقديم الخبرات والوقوف بمسافة واحدة من التعددية داخل العراق.

ه-التحول من اقتصاد الريع إلى اقتصاد الصناعة والاستثمار والذي يحقق الاستقرار النقدي والاقتصادي. (٢٨).

ومجمل الكلام فيما سلف هو البحث عن معززات للنظام الديمقراطي البرلماني الاتحادي في العراق, لتكون قناعة راسخة عند الباحث بأن المثالية في النظم السياسية لا محل لها في العراق, لذا فاللجوء إلى الواقعية السياسية هي الحل الأمثل, وفي بلد تعددي كالعراق لا يمكن القول أو العمل إلا وفق النظام السياسي القائم الآن, وإلا فالتقسيم والتشظي هو مستقبل هذا البلد.

٢-**المطلب الثاني:- إيجابيات النظام البرلماني الاتحادي التعددي:-** نتحدث في هذا المطلب عن إيجابيات النظام البرلماني الديمقراطي التعددي الاتحادي, وهو النظام السياسي القائم الأن في العراق, وهذه الايجابيات هي نتيجة دراسات وليست تخمين أو تكهن, فلكل نظام إيجابيات وعليه ملاحظات وهو أمر طبيعي,

١-كفرضية أولية تكمن قوة هذا النظام في حل مشكلة العراق المستعصية في العصر الحديث, أي بعد تأسيس الدولة الحديثة عام ١٩٢١, إلا وهي قضية تقاسم السلطة بين مكونات العراق, لا يريد الباحث الخوض في سرديات التاريخ فهو أمر يأخذ حيزا لا أجده ضروريا في بحثنا هذا, ولكنها مشكلة مستعصية بكل الاحوال, ورغم كل المحاولات لحلها بقي العقل العربي التقليدي والمتصف بالبداوة هو الحاكم في تشكلت وتموضعات المشكلة العراقية, (٢٩). والحل هو في النظام الاتحادي الذي يؤسس لأقاليم , تمثل فيها المكونات نفسها, وهذا الحل هو ليس عراقيا صرفا بل هو أمريكي, فبعد الغزو الامريكي للعراق والإطاحة بأعتى دكتاتورية, برز هذا الحل كأيقونة مقدسة وعصى موسى الاسطورية في حل مشكلة العراق, (٣٠). شاب العمل السياسي في العراق الكثير من المصاعب التي ادت إلى كوارث

انسانية واقتصادية واجتماعية؟, فليس بعيد عنا الحروب الاهلية التي دخلها الكورد مع الحكومات المركزية المتعاقبة, وحروب الشيعة أيضا مع النظام البعثي منذ عام ١٩٩١ إلى عام ٢٠٠٣, وقبلها أيضا وأن لم تطلق عليها صفة الحروب كونها كانت ضمن حرب حدودية استمرت ثمانية أعوام بين العراق وإيران, وليس بمعزل عن محاولات الانقلاب السنية التي تجاوزت الخمسة انقلابات من خارج العائلة الحاكمة فضلا عن داخلها,. (٣١). ربما نستطيع أن نبرر حروب الكورد بحلم إقامة الدولة الكوردية المنتظرة , ونبرر أيضا نضال وجهاد الشيعة لرفع الظلم والاضطهاد الذي مورس ضد هذه الطائفة, وأن كان الإسلام السياسي أحدى العقبات الكؤود أمام تحقيق حلم الشيعة في تكوين وبناء الدولة الوطنية, (٣٢) ولكن التبرير الوحيد للانقلابات السنية هو الاستحواذ على السلطة!, فتاريخيا يعتقد السنة بأحقيتهم بالحكم, وأن هذه الاحقية ولدها التتابع التاريخي للسلطة منذ تأسيسيها على يد بني أمية في النصف الأول من القرن الهجري الأول.! (٣٣).

لذا فأن هذه المشكلة مستعصية وصعبة الحل, وربما كانت قضية (الفدرالية الثلاثية) ضمن نظام برلماني اتحادي تعددي ديمقراطي هو الحل, بل أفترض أنه الحل الأكثر واقعية والأقرب إلى التطبيق. يكتب (داون برانساتي) قائلا:- ( يظهر النظام الفدرالي الذي يقوم بتقسيم السلطة بين مستويين للحكومة, فهو يعطي الجماعات سيطرة أكبر على شؤونهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية, ويضيف إلى ذلك احساسهم بالاستقلال والامان, لذا فأن النظام الفدرالي هو أقدر النظم السياسية على منع الصراع والانفصال العرقي, إضافة إلى تأسيس نظام ديمقراطي مستقر في العراق). (٣٤)

٢-هرطقة آناركية:- الأصل هو عدم السلطة! فلا سلطة لأحد على أحد, على هذا نشأت الخليقة منذ ملايين السنين, تظهر لنا المدونات التاريخية أن أول ظهور حقيقي للسلطة كان مع بداية الثورة النيوليثية قبل ١١٠٠٠ الف عام تقريبا, فبعد الانتقال من عصر الجمع والصيد إلى عصر الزراعة وبداية تكون

الكانتونات التي تحولت إلى مدن ثم إلى دولة مدينة فمملكة فإمبراطورية وصولا إلى القرن التاسع عشر وبداية النهضة الصناعية في انكلترا, ومن ثم انتشارها في العالم أجمع, كانت بدايات التسلط الإنساني, وصناعة السلطة والتحكم بالأخر المناظر, بداء من حيازة الأرض ثم التحول إلى الملكية ومن ثم الإقطاعية, ربما يكون أول اسباب نشوء السلطة هو حيازة أكثر وأكبر قدر من الموارد؟! سيما بعد معرفة الإنسان بحقيقة الثروات التي تحيط به, بعدما كان يستنزفها فقط للأغراض اليومية. (٣٥)

أ-حقيقة السلطة:- السلطة بحسب رأيي هي (وهم) صنعته العقول الأقوى للهيمنة على العقول الأضعف, ضمن حركة التطور التي رافقت المجتمع منذ بدايات الثورة الزراعية, ربما ينظر إلى مفردة (وهم) على أنها تجبني وتعسف ضد وجود وهيكل مهمته حفظ المجتمع ونمط عيشه, فبغياب السلطة يكون المجتمع متحاربا متصارعا, بينما تقدم السلطة الحل من خلال حفظ الأمن وتوفير الحماية للممتلكات والأرواح؟! ولكن تبقى مجموعة من الأسئلة (الآناركية ) تجول في الذهن وربما بلا حل؟!. (٣٦). أو ربما يكون الحل هو ضرب من الجنون, فكيف نستطيع أن نميز بين القاتل والقاضي الذي يحكم بإعدامه؟! فالقاتل يباشر القتل بنفسه ولظروف هو والقتيل يعرفونها!, بينما القاضي يأمر بالقتل أيضا ولكن بظروف تختلف جذريا عن ظروف القاتل؟! فهو يستند إلى مبرزات نقلت له من أشخاص وهؤلاء الاشخاص نقلوها من مواقع متعددة, وبالتالي لا يمكن إلا أن يحكم بموجب النقل الشفاهي ومشاهدة الأدلة التي تقدم له, وممكن أن تكون هذه الادلة ملفقة أو غير ذات دلالة ؟! وهو نظير اعتماد المتدين على نصوص نقلت له من أشخاص يفترض أنهم ثقات؟! ولو بصورة أكثر حدة من القاضي, فيرجع إلى علم الرجال والدراية لتنقيح رجال الاحاديث والاحاديث نفسها, فتارة يعتمد على حديث أو رواية ورجالها وأخرى يرفضه, بحسب المقاربات الاجتهادية التي يمتلكها في مخزونه المعرفي!؟, ونلاحظ كثرة الاختلاف بينهم والذي يطلق عليه مصطلح الاجتهاد؟!. (٣٧).

فكيف نميز من هو العادل في قتله شخص أو جماعة ما,؟

القاضي الأمر بالقتل (الاعدام) أو القاتل المباشر للقتل؟, ونفس الأمر ينسحب للجندي والشرطي. ألخ.... من أعطى سلطة القتل لشخص أو جماعة ومنعها بموجب (سلطة القانون) عن جماعة أخرى؟, وهل القتل مسوغ لفعل قد يظن القاتل أنه مبرر؟! لا أعرف ربما نكتشف شيئا في المستقبل القريب أو البعيد, يحل لنا هذه المعضلة بعيدا عن الهرطقات الآناركية! (٣٨).

ب-من أنتم:- واقعا نستخدم في حياتنا اليومية الكثير من المصطلحات وتجول في الذهن الكثير من الأسئلة, من منح السلطة وكيف تكون القانون ومن أبتكر هذه الأشياء؟! ربما يكون الجواب المنطقي والأقرب للعقلانية هو التطور الذي فرضته المسيرة البشرية! وربما يكون جواب السؤال أكثر تطرفا إذا قلنا أن البشرية غابة موحشة يأكل فيها الضعيف القوي لذا نحتاج إلى سلطة, وقانون لهذه السلطة يحمي الضعيف وينتصر من القوي له؟! ولكن هل كلامنا دقيق ومنطقي وعقلاني؟, فسر ماركس أن سبب الصراع بين البشر هو المال وامتلاكه من فئة (رأسمالية) تستعبد فئة أكبر من المجتمع (البروليتارية) , فالعامل الاقتصادي هو الذي يدفع البشر للتحاسد والبغضاء؟! فإذا رفعنا المسبب ارتفع كل شيء ولما لا نعود إلى الشيوعية الأولى التي عاش فيها وبها اسلافنا؟! (٣٩) . ربما يكون جواب ماركس مقنعا بدرجة كبيرة, سيما إذا عرفنا أن احتدام الصراع بين الطبقة الرأسمالية والطبقة العمالية كان هو السمة البارزة في أوروبا القرن التاسع عشر بعد الثورة الصناعية التي انطلقت بصورة كبيرة في مطلعه!؟ (٤٠). بينما لم يكن باقي العالم مهتما بهذا الصراع فقد كان يعاني من أشياء أخرى تعتبر أولوية بالنسبة له, مثل الاستعمار وضغط الفساد وقلة الموارد والعبودية. ألخ.. كل هذه العوامل شكلت لدى الأخرين عوامل تصرف نظرهم عن الصراع الطبقي المحتدم في أوروبا بين الرأسماليين واستئثارهم بعوامل الانتاج وبين الطبقة الكادحة ومتطلباتها, وعليه تكون السلطة بيد المتنفذين من رؤوس الاموال في قبالة الضعفاء من العمال والفلاحين, وربما تغيرت هذه المعادلة بعد الثورة البلشفية عام ١٩١٧م, حينما استولى الشيوعيون على السلطة

في روسيا واسقطوا الامبراطورية الروسية وقتلوا الامبراطور نيقولا الثاني واسرته,! وربما تكرر نفس الأمر في الصين عام ١٩٤٨م على يد ماو تسي تونغ, وأيضا في كوبا على يد تشي غيفارا وفيدال كاسترو, ولكن هل انتهى الصراع؟. (٤١). قطعا لم ينتهي فمع ظهور سلطة جديدة يبدأ صراع من نوع ثاني بين المنهزمين والمنتصرين! قوامه أيديولوجي بين أطروحتي الثوار المنتصرين والسلطويين المنهزمين, فكل ما حدث هو استبدال للسلطة ليس إلا, والنتيجة واحدة بغض النظر عن نوع الأطروحة التي ستمارس لقيادة البلد, وهنا يبقى الشعب متذبذب بين الاثنين, ففي العادة يكون المنهزم مسلحا بالمال والاتباع, وأيضا هناك المستفيدون من وجوده , فيبدأ صراع قوامه الحرب النفسية والاشاعة والتخريب على الطرف المنتصر, ونفس الأمر يتكرر عندما ينتهي دور المنتصر ليتحول إلى مهزوم بعد حين من الزمن؟!. (٤٢). المعادلة هنا تكمن في المال والسلطة ومن هو الأكثر عبقرية في توظيفهما لديمومة بقائه, ولا علاقة للنظرية أو الأطروحة في الموضوع السلطوي, فهما للاستهلاك الاعلامي ولتخدير الناس!!. ويتكرر هنا السؤال الاستهلاكي الكبير, أين الشعب وماهو دوره؟! ربما تمييزنا له بالاستهلاكي هو من ناحية السلطة والثورة, لا من حيث واقع الشعب, فالشعب عادة يتكون من طبقات وهذه الطبقات تتمايز فيما بينها بحسب الظروف المحيطة بكل شعب, وهنا يأتي دور السلطة أو الثورة في استغلال هذه الطبقات حسب التوجه الايدلوجي لاحدهما, ونفس الخطاب الموجه أيضا يمتاز بالنظر إلى هذه الطبقات وتمايزها الواقعي!, وهنا يأتي دور الوعي في تحديد مسار الخطاب ومصداقيته, وهذا الدور يضطلع به الشعب نفسه, وتتفاوت درجات الوعي بحسب الطبقة ومستوى التعليم والدخل. ألخ... وربما تكون فحوى مقولة لينين (الوعي بالقضية أهم من القضية) فيصلا في هذه الموضوعة.. (٤٣) . فلا يمكن تمرير السرديات الاستهلاكية على عقل جمعي واعي, سيما إذا كانت هذه السرديات تجعل الاشياء وردية ضمن مخيال يتوهمه المشرفين على الخطاب, فاسترداد الماضي ضمن تنظيف وتلميع مقصود ليولد

(ناستولوجيا) لدى المخاطب كفيلة بأن تولد تشويها للواقع, بل الأخطر منه هو تصديق أن الماضي المتخيل هو الحل لكل مشكلاتنا المعاصرة؟! ضمن إطار منهجي للإيهام يمارسه المختصون ضد المستهدفين بالخطاب, والهدف منه هو السيطرة والهيمنة, لأسباب سياسية واقتصادية واجتماعية, فصناعة قضايا وجعلها مركزية ومقدسة, كفيل بإعطاء طلاب السلطة المساحة الواسعة للهيمنة, وممارسة سلطتهم تحت ظل القضية المركزية, والأمر متساوي بين كل الإيديولوجيات, يكمن الفرق في الشعار والمرجعية الفكرية بينما يبقى المبدأ واحد وهو الهيمنة, وحتى فكرة القانون الذي يحمي المجتمع مستمد من هذه المقولة, فلا يمكن الهيمنة بدون الاقناع بضرورة تشريع قوانين تحمي المجتمع؟! ولكن تحميه ممن؟ من نفسه أو من السلطة؟ يبقى هذا السؤال جدليا ولا يجد مرسى أمن للرسو فيه, فمن يحكم باسم الشعب بحجة توكيله أو تخويله من قبله, نفس فكرة (الشقي) الذي يتسلط على منطقة ما بحجة الحماية ويدعي تخويله من قبل سكان منطقته وهو بالأصل يمارس افعال الاتاوة التي تشبه فكرة الضريبة التي يدفعها الناس للسلطة لغرض حمايتهم؟!

ج-الحكم الجديد إدارة لا سلطة:- يمقت الإنسان طبيعيا أي تسلط أو توجيه يأتي من قبل أقرب الأشخاص إليه فما بالك بالبعيد؟!. (٤٤). ومن هنا نشاهد ونلاحظ أن الجيل الذي بدأ ينشأ بعد عام ٢٠٠٣ هو جيل عابر للحدود, بمعنى أن مواقع التواصل الاجتماعي هي السمة الغالبة له, فهو يعيش افتراضيا في عالم افتراضي ويلتقي بأشخاص افتراضيين أيضا, وهي كلها عابرة للحدود, ففي سالف الأيام وضمن فضاءات الدول الاستبدادية, كان التواصل مع الأخر يعتبر جريمة تخابر أو عمالة, وقد يعاقب عليها بالسجن أن كان القاضي رحيما بالمتهم,! فالنزعة الآن هي لا سلطوية بامتياز وهي نتيجة طبيعية لما يجري من تحولات من عالم اليوم, وربما بل مؤكد أن المستقبل حافل بالمفاجآت على هذا المستوى وربما أكثر.! وبأي حال من الأحوال لا يمكن تطبيق نظريات الحكم الدارجة الأن لعدم صلاحياتها مع تطلعات وأفكار

هـذا الجيـل, فنظريـات الحكـم التـي أرسى قواعدهـا أرسـطو طاليـس, (٤٥). وطورهـا مـن بعـده جهابـذة الفكـر والفلسـفة السياسـية, لم تعـد ذات جـدوى إلا إذا رجعنـا إلى نظريـات الحكـم الاسـتبدادي السـلطوي بفـرض نظريـة مـا عليهـم.! فـما الحـل؟؟ يكمـن الحـل في اسـتخراج نظريـة في الحكـم تكـون موائمـة لتطلعـات هـذا الجيـل, وأفضلهـا هـي نظريـة الإدارة إلـلا سـلطوية, والتـي تنطلـق في أهـم مبادئهـا مـن تأسـيس إدارة تقـوم بمهـام تنفيـذ سياسـات الاقتصـاد والأمـن والإعـمار, مـن دون ممارسـة القمـع السـياسي والأمنـي التـي تمتـاز بهـا الـدول الاسـتبدادية تحـت شـعار حمايـة المجتمـع وقضايـاه المركزيـة, ولا السـلطة التـي تمارسـها النظـم الديمقراطيـة تحـت شـعار حمايـة نمـط الحيـاة والحريـات؟! فـالإدارة كفيلـة بالتواصـل المبـاشر مـع المجتمـع ضمـن تشـكيلات رقابيـة وتشريعيـة حقيقيـة, ومعالجـة الحـالات والظواهـر التي تلم بـه, وهـي لا تتدخـل مبـاشرة في نمـط الحيـاة أو شـكلها, بـل تمـارس دورهـا في التعليـم والثقافـة والأمـن والاعـمار بمـا يتناسـب وحجـم المجتمـع السـكاني ومـوارده الاقتصاديـة, وتعتمـد هـذه الإدارة عـلى المصارحـة والشـفافية في عـرض القضايـا المصيريـة عـلى النـاس بغيـة الخـروج بنتيجـة إيجابيـة, وهـي تتدخـل في حفـظ المجتمـع ولكـن ليـس بطريقـة قمعيـة أو شرطيـة! بـل بطريقـة المناصحـة والتثقيـف, فالتدخـل يكـون في حـدوده الدنيـا, ربمـا يعـترض عـلى هـذه الأطروحـة بأنهـا مثاليـة, ولكـن جغرافيـة العـالم الآن توضـح إمكانيـة مثـل هكـذا نظـام سـيما مـع وجـوده بنسـب معقولـة وبتجـارب نجـاح وقصـص مذهلـة في العديـد مـن بقـاع العـالم. (٤٦). كأطروحـة تحتـاج إلى جهـد إضـافي ربمـا يتـاح العمـل عليـه مسـتقبلا.

**الخاتمة ونتائج البحث:-**

نخلـص مـما سـلف لنتائـج تعتـبر إجابـة عـما تـم عرضـه مـن فرضيـات في هـذا البحـث.

١-النظـام البرلمـاني الاتحـادي الديمقراطـي في العـراق ليـس الأمثـل لكنـه الأفضـل للواقـع العراقـي مـن حيـث جغرافيـة المـكان وديمغرافيـة السـكان.

٢-إمكانيـة تعديـل هـذا النظـام وتطويـره للمرحلـة الراهنـة وليـس للمسـتقبل .

٣-اللا سلطوية التي نشاهدها الآن بين الجيل الصاعد هي سمة المستقبل وعليه لابد من إيجاد نظرية جديدة للحكم.

٤-اقترح البحث مسميات وفرضيات أولية لنظرية في الحكم تقوم على مبدأ الإدارة لا السلطة.

٥-سمات النظرية هي مؤشرات على العمل المستقبلي في العراق وربما في المنطقة وهي تحتاج إلى استيفاء لبحوثها وعناوينها وهذا ما سوف يفرد له بحث كامل أخر.

٦-لا يمكن الخروج من الأزمة بافتعال أزمة أخرى, بل لابد من إيجاد حلول للأزمة حتى لا تتفاقم وتتحول إلى أزمات.

الهوامش:

١-كانت رؤيتنا اعلاه نبوءة لما حدث في تشرين اول عام ٢٠١٩ وما بعدها من انتخابات عام ٢٠٢١ ولولا تحديدنا الحقبة الزمنية بعام ٢٠١٨ لتوسعنا اكثر في البحث.

٢- للمزيد عن السياسة السكانية والتوزيعات الديموغرافية والجغرافية للسكان .ينظر. عبد علي, الخفاف, السياسات السكانية في الوطن العربي, ط, فم, دار الغدير للنشر,٢٠١٦م,ص١٥٠ وما بعدها.

٣- ينظر. حامد, الخفاف, النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني في المسألة العراقية, ط, دار المؤرخ العربي, الطبعة السادسة, بيروت , لبنان, ٢٠١٥م.

٤- نعني بالتصحيح في هذا البحث هو تقديم فرضيات تغيير النظام السياسي , أما التحديث فهو فرضية تحديث نفس النظام القائم. لذا اقتضى التنويه. الباحث

٥- د. صالح جواد الكاظم, د. علي الغالب العاني ,الانظمة السياسية, ط, بغداد, جامعة بغداد,١٩٩٠-١٩٩١-ص٨ومابعدها.

٦- نفس المصدر ,ص ٩.

٧- د, منذر الشاوي, فلسفة الدولة, ط. بغداد, العراق, دار الذاكرة للنشر والتوزيع,ط,الثانية,سنة ٢٠١٣,ص ٣٣.

٨- نفس المصدر ,ص٣٤.

٩-ينظر, جون لوك, في الحكم المدني ,ت, ماجد فخري, ط, بيروت, اللجنة الدولية لترجمة الروائع, سنة ١٩٥٩,ص٨.

١٠- جون توشار , تاريخ الافكار السياسية,

١١- مصدر سابق,ص ٥.

١٢- د. عبد الوهاب الكيالي وأخرون, الموسوعة السياسية, ط, لبنان بيروت, المؤسسة العربية للدراسات والنشر,ج٢, ص ٨٩.

١٣- د,خيري فرجاني, النظم السياسية,ط,القاهرة, ٢٠١٩, ص٥٠.

١٤- امتدت الحرب الأهلية في العراق بين المكونات المشكلة للخريطة الاجتماعية, منذ عام ٢٠٠٤م, إلى نهاية تنظيم داعش عسكريا عام ٢٠١٧, فالباحث يعتبر داعش تمظهرا من تمظهرات المكون السني في

العـراق والـذي شـكل حاضنـة رئيسـية للتنظيـمات ارهابيـة لأسـباب عديـدة ربمـا يكـون أهمهـا فقدانهـم لزمـام السـلطة في العـراق كونهـم تاريخيـا يهيمنـون عليهـا وربمـا بسـبب الفسـاد الـذي سـاد البلـد وظهر إلى السـطح بصـورة مفزعـة وربمـا لأسـباب أخرى.الباحـث... وينظـر للمزيـد, مايـكل شـوارتز, حـرب بـلا نهايـة سـياق الحـرب في العـراق, ت, نـصر محمـد عـلي و سـحر جعفـر الكيشـوان, ط, الاولى, بيروت,لبنان,٢٠١٩,نـشر مركـز الرافديـن للحـوار.

١٥- د. عبـد الوهـاب الكيـالي وأخـرون, الموسـوعة السياسـية, ط, لبنـان بـيروت, المؤسسـة العربيـة للدراسـات والنـشر ج٦,ص ٥٨٤.

١٦- ينظر.مصدر سابق,ج١,ص٥٢٠.

١٧- ينظر,أمـوس دين,الدسـتور البريطاني,نـشر بريطانيا,الشركـة التعاونيـة للمحامين,ط١٨٩٣,القسـم الاول. ص١٠ و ما بعـد ه .

١٨- ينظر,مهنـد مصطفى,نظـام الحكـم في اسرائيـل, مؤسسـة الدراسـات الفلسـطينية,نشر ٢٠٢٠, ص٣ ومابعدهـا. وأيضـا ينظـر, د.عبـد الحميـد متـولي, نظـام الحكـم في اسرائيل,ط٢,منشـأة المعـارف بالاسـكندرية,مصر,الطبعة الثانيـة,١٩٧٩,ص ٣٩ ومابعدهـا.

١٩- ينظر.د,ناظـم نـواف ابراهيم,العنـف في العـراق المعاصر,ط١,٢٠١٥,مؤسسـة مسـارات ودار الرافديـن للنشر,ص٦٧-٦٨,ومابعدهـا.

٢٠- ينظر.د,عـلي الوردي,لمحـات اجتماعيـة مـن تاريـخ العـراق الحديـث,ج١. ط١,٢٠١٦,ص٢٠٧,وأيضـا ج٢,ص٨.ومابعدهـا.

٢١- ينظـر ,رشـيد الخيـون, الاديـان والمذاهـب في العراق,ج١,ط١,مركـز المسـار للدراسـات والبحوث,ص١١-١٢.ومابعدهـا.

٢٢- ينظر,محـاضرات في الشـأن العراقي,مجموعـة مـن الخبراء وصنـاع القـرار العراقـي,ط١, ٢٠١٩,منشـورات دار الرافديـن للحـوار,ص٢٨٥ ومابعدها.وأيضا,ينظـر, مايكل شـوارتز, حـرب بـلا نهايـة سـياق الحـرب في العراق,ت,نـصر محمـد عـلي و سـحر جعفـر الكيشـوان,ط١, ٢٠١٩,ص٢١ ومابعدهـا.

٢٣- دسـتور العـراق الدائـم لعـام ٢٠٠٥م, المـادة(٣),(٤),(٩-اولا) كنمذجـة.

٢٤- للمزيـد ينظـر, الدسـتور اللبنـاني المقدمـة , أيقـت عـام ١٩٩٠م,المـادة ١٧ المضافـة عـام ١٩٩٠م,إضافـة إلى العديـد مـن المـواد التـي اقـرت بعـد اتفـاق الطائـف الشـهير.

٢٥- للمزيـد ينظـر, وثيقـة الوفـاق الوطنـي – اتفـاق الطائـف, الفصـل الأول المبـادئ العامـة والتعديـلات, والتـي اقـرت فيـما بعـد دسـتوريا.

٢٦- للمزيـد ينظـر, بـن يونـس المرزوقـي, النظـام البريطـاني, بحـث منشـور, منشـورات جامعـة جـدة, المملكـة العربيـة السـعودية. وأيضـا الانظمـة السياسـية, ت, د. صالـح جـواد الكاظـم, د. عـلي غالـب العـاني, ص ١٣٢ ومـا بعدهـا, منشـورات جامعـة بغـداد, كليـة القانـون, سـنة ١٩٩١م.

٢٧- ينظـر. عبـد الوهـاب الكيـالي وأخـرون, الموسـوعة السياسـة, منشـورات المؤسسـة

العربيـة للدراسـات والنـشر ,ط, بـيروت, لبنـان. ج١.ص ٤٣٢وما بعدهـا.

٢٨- أمـيرة عـمارة, عـدم الاسـتقرار السـياسي والنمـو الاقتصـادي في الـدول النامية, جامعة القاهـرة, مجلـة كليـة الاقتصـاد والعلـوم السياسـية ,مـج ٢٣, العـدد ٩٣,سـنة٢٠٢٢,ص ٧-٣٠. وأيضـا, صدقـة بـن يحيـى فاضـل, الاسـتقرار السـياسي في الـدول النامية, مركـز الخليـج للدراسـات, تشريـن أول-٢٠١٠. علـما أن أغلـب الآراء المذكـورة في الفقـرات اعـلاه هـي مـن اسـتنتاجات الباحـث.

٢٩- ينظـر, الدكتـور عـلي الـوردي, شـخصية الفـرد العراقـي, ص٤٥ ومـا بعدهـا,

٣٠- ينظـر, مركـز الكاشـف للدراسـات الاسـتراتيجية, هـل تحـل الفدراليـة الثلاثيـة مشـكلة العـراق, سلسـلة ملفـات اسـتراتيجية, مقابـلات مـع صنـاع القـرار الامريـكي, ٢٠٠٧.

٣١- ينظـر, وسـيم رفعـت عبـد المجيـد, العـراق الانقـلابي – الانقلابـات الناجحـة والفاشـلة في العـراق ١٩٢١-٢٠٠٣, نـشر دار الجواهـري, بغـداد, العـراق, ط. ٢٠١٥.

٣٢- ينظـر , احمـد الكاتـب, تطـور الفكـر السـياسي الشـيعي مـن الشـورى إلى ولايـة الفقيـه, ط, بـيروت , الاولى, ١٩٩٨م, ص١٤ ومـا بعدهـا.

٣٣- ينظـر, هشـام احمـد عـوض جعفـر, الابعـاد السياسـية لمفهـوم الحاكميـة رؤيـة معرفيـة, المعهـد العالمـي للفكـر الاسـلامي, الولايـات المتحـدة الأمريكيـة, فرجينيـا, ١٩٩٥, ص٢٤٩ ومـا بعدهـا. وأيضـا, هـل يعـود حـزب البعـث إلى العـراق, مركز الكاشـف للدراسـات الاسـتراتيجية. ص٩.

٣٤- داون برانسـاتي, هـل تسـاعد الفدراليـة عـلى اسـتقرار العـراق, مجلـة واشـنطن الفصليـة, مركـز الدراسـات الاسـتراتيجية والدوليـة في واشـنطن,csis, ربيـع عـام ٢٠٠٤, ت, مركـز الدراسـات الاسـتراتيجية والدوليـة في القاهـرة, نـشر مركـز الكاشـف للدراسـات الاسـتراتيجية العـراق.

٣٥- ينظـر, يوفـال نـوح هـراري, العاقـل تاريـخ مختـصر للنـوع البـشري, ت, حسـين العـبري, صالـح بـن عـلي الفلاحـي, نـشر, دار منجـول للنـشر, نيودلهـي, الهنـد,ط.٢٠١٨م.

٣٦- للمزيـد, ينظـر, مجموعـة باحثـين, الآناركيـة والثـورة والإنسـان, ت, أحمـد أحسـان , ط, الأولى ٢٠١٦,مـصر, القاهـرة, مركـز المحروسـة للنـشر.

٣٧- ينظـر للمزيـد, محمـد رضـا المظفـر, أصـول الفقـه, منشـورات الاعلمـي, بـيروت, لبنـان, الطبعـة الثانيـة, ط, ١٩٩٠.ج١.

٣٨- للمزيـد, ينظـر, هانـز هيرمـان هوبـه, تاريـخ مختـصر للبـشر, الصعـود والانحطـاط, ت, حيـدر عبـد الواحـد راشـد, ط, الأولى, دار سـطور للنـشر والتوزيـع,, بغـداد , العـراق, ٢٠١٧م.

٣٩- ينظر, نفس المصدر السابق.

٤٠- للمزيـد, ينظـر, كارل ماركـس, رأس المـال, , ت, الدكتـور فهـد كـم نقـش, ط. دار التقـدم, موسكو,١٩٨٥م.

٤١- ينظـر, ثلاثيـة, انـدرو سـنكلير, ريمونـد ويليامـز, جـورج لختهايـم, ثلاثـة وجـوه للثـورة, غيفـارا, لـوكاش, اورويـل, ت, ماهـر

الكيالي. نشر, المؤسسة العربية للدراسات والنشر, بيروت , لبنان, الطبعة الأولى, ١٩٩٤.
٤٢- ينظر, نضال فلاح الضلاعين ومجموعة مؤلفين, الدعاية والحرب النفسية, نشر دار الاعصار العلمي, عمان, الأردن, الطبعة الاولى, ٢٠١٥.
٤٣- ينظر, فلاديمير لينين, ما العمل,
٤٤- ينظر, يوفال نوح هراري, العاقل تاريخ مختصر للنوع البشري, ت, حسين العبري, صالح بن علي الفلاحي, نشر, دار منجول للنشر, نيودلهي, الهند,ط.٢٠١٨م.
٤٥- ينظر, أرسطو طاليس, كتاب السياسة, ت, احمد لطفي السيد, ط, القاهرة, مصر, نشر الدار القومية للطباعة والنشر
٤٦- ينظر, مجلة خلاصات, العدد الخامس عشر, السنة الأولى, تموز ١٩٩٣, ط, القاهرة, مصر, نشر الشركة العربية للإعلام العلمي (شعاع).وأيضا, نعوم تشومسكي, الدولة الفاشلة – اساءة استخدام القوة والتعدي على الديمقراطية, ت, سامي الكعكي, بيروت, لبنان, نشر دار الكتاب العربي, سنة ٢٠٠٧, وأيضا, نويل كالهون, معضلات العدالة الانتقالية – في التحول من دولة شمولية إلى دولة ديمقراطية – تجارب من دول اوروبا الشرقية, ت, ضفاف شربا, ط. بيروت, لبنان, نشر الشبكة العربية للأبحاث والنشر, الطبعة الأولى, ٢٠١٤.

## المصادر والمراجع

١- احمد الكاتب، تطور الفكر السياسي الشيعي من الشورى إلى ولاية الفقيه، ط، بيروت، الاولى, ١٩٩٨م, ص١٤ وما بعدها.
٢- أرسطو طاليس, كتاب السياسة, ت, احمد لطفي السيد, ط, القاهرة, مصر, نشر الدار القومية للطباعة والنشر.
٣- اندرو سنكلير, ريموند ويليامز, جورج لختهايم, ثلاثية, ثلاثة وجوه للثورة, غيفارا, لوكاش, اورويل, ت, ماهر الكيالي. نشر, المؤسسة العربية للدراسات والنشر, بيروت , لبنان, الطبعة الأولى, ١٩٩٤.
٤-أميرة عمارة, عدم الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي في الدول النامية, جامعة القاهرة, مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ,مج ٢٣, العدد ٩٣,سنة٢٠٢٢. أموس دين, الدستور البريطاني, نشر بريطانيا, الشركة التعاونية للمحامين,ط١٨٩٣,القسم الاول.
٥-بن يونس المرزوقي, النظام البريطاني, بحث منشور, منشورات جامعة جدة, المملكة العربية السعودية. ١٩٩١م.
٦- جون لوك, في الحكم المدني ,ت, ماجد فخري, ط, بيروت, اللجنة الدولية لترجمة الروائع, سنة ١٩٥٩.
٧- جون توشار , تاريخ الافكار السياسية,
٨- حامد, الخفاف, النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني في المسألة العراقية, ط, دار المؤرخ العربي, الطبعة السادسة, بيروت , لبنان, ٢٠١٥م.
٩-خيري فرجاني, النظم السياسية, ط,

القاهـرة, مـصر, ٢٠١٩.
١٠- داون برانسـاتي, هـل تسـاعد الفدراليـة عـلى اسـتقرار العـراق, مجلـة واشـنطن الفصليـة, مركـز الدراسـات الاسـتراتيجية والدوليـة في واشـنطن,csis, ربيـع عـام ٢٠٠٤, ت, مركـز الدراسـات الاسـتراتيجية والدوليـة في القاهـرة, نـشر مركـز الكاشـف للدراسـات الاسـتراتيجية العـراق.
١١-رشـيد الخيـون, الاديـان والمذاهـب في العراق,ج١,ط١,مركـز المسـار للدراسـات والبحـوث.
١٢-صالـح جـواد الكاظـم, د. عـلي الغالـب العـاني ,الانظمـة السياسـية, ط, بغـداد, جامعـة بغـداد,١٩٩٠-١٩٩١.
١٣- صدقـة بـن يحيـى فاضـل, الاسـتقرار السـياسي في الـدول الناميـة, مركـز الخليـج للدراسـات, تشريـن أول-٢٠١٠.
١٤-عبـد الوهـاب الكيـالي وأخـرون, الموسـوعة السياسـية, ط, لبنـان بـيروت, المؤسسـة العربيـة للدراسـات والنـشر,ج٢.
١٥-عبـد الحميـد متـولي, نظـام الحكـم في اسرائيل,ط٢,منشـأة المعـارف بالإسـكندرية, مـصر, الطبعـة الثانيـة,١٩٧٩.
١٦-عـلي الـوردي, لمحـات اجتماعية مـن تاريخ العـراق الحديث,ج١.ط١,٢٠١٦,ص٢٠٧,وأيضـا ج٢.
١٧-عبـد عـلي, الخفـاف, السياسـات السـكانية في الوطـن العـربي, ط, فـم, دار الغديـر للنـشر,٢٠١٦م.
١٨-فلاديمير لينين, ما العمل,
١٩- كارل ماركـس, رأس المـال, , ت, الدكتـور فهـد كـم نقـش, ط. دار التقـدم, موسـكو, ١٩٨٥م.
٢٠- منـذر الشـاوي, فلسـفة الدولـة, ط. بغـداد, العـراق, دار الذاكـرة للنـشر والتوزيع,ط,الثانية,سـنة ٢٠١٣.
٢١-حمـد رضـا المظفـر, أصـول الفقـه, منشـورات الاعلمـي, بـيروت, لبنـان, الطبعـة الثانيـة, ط, ١٩٩٠.ج١.
٢٢-مهنـد مصطفـى, نظـام الحكـم في اسرائيل, مؤسسـة الدراسـات الفلسـطينية, نشر ٢٠٢٠.
٢٣- مايـكل شـوارتز, حـرب بـلا نهايـة سـياق الحـرب في العـراق, ت, نـصر محمـد عـلي و سـحر جعفـر الكيشـوان,ط١, ٢٠١٩.
٢٤-ناظـم نـواف ابراهيـم, العنـف في العـراق المعاصر,ط١,٢٠١٥,مؤسسـة مسـارات ودار الرافديـن للنـشر.
٢٥- نضـال فـلاح الضلاعـين ومجموعـة مؤلفـين, الدعايـة والحـرب النفسـية, نـشر دار الاعصـار العلمـي, عـمان, الأردن, الطبعـة الاولى, ٢٠١٥.
٢٦-نعـوم تشومسـكي, الدولـة الفاشـلة – اسـاءة اسـتخدام القـوة والتعـدي عـلى الديمقراطيـة, ت, سـامي الكعـكي, بـيروت, لبنـان, نـشر دار الكتـاب العـربي, سـنة ٢٠٠٧.
٢٧-نويـل كالهـون, معضـلات العدالـة الانتقاليـة – في التحـول مـن دولـة شـمولية إلى دولـة ديمقراطيـة – تجـارب مـن دول اوروبـا الشرقيـة, ت, ضفـاف شربـا, ط. بـيروت, لبنـان, نـشر الشـبكة العربيـة للأبحـاث والنـشر, الطبعـة الأولى, ٢٠١٤.
٢٨-هشـام احمـد عـوض جعفـر, الابعـاد

السياسية لمفهوم الحاكمية رؤية معرفية, المعهد العالمي للفكر الاسلامي, الولايات المتحدة الأمريكية, فرجينيا, ١٩٩٥.
٢٩- هل يعود حزب البعث إلى العراق, مركز الكاشف للدراسات الاستراتيجية. بحث استراتيجي.
٣٠- هانز هيرمان هوبه, تاريخ مختصر للبشر, الصعود والانحطاط, ت, حيدر عبد الواحد راشد, ط, الأولى, دار سطور للنشر والتوزيع,, بغداد , العراق, ٢٠١٧م.
٣١- وسيم رفعت عبد المجيد, العراق الانقلابي – الانقلابات الناجحة والفاشلة في العراق ١٩٢١-٢٠٠٣, نشر دار الجواهري, بغداد, العراق, ط. ٢٠١٥.
٣٢-يوفال نوح هراري, العاقل تاريخ مختصر للنوع البشري, ت, حسين العبري, صالح بن علي الفلاحي, نشر, دار منجول للنشر, نيودلهي, الهند,ط.٢٠١٨م.

**الصحف والمجلات: -**

١- مجلة خلاصات, العدد الخامس عشر, السنة الأولى, تموز ١٩٩٣, ط, القاهرة, مصر, نشر الشركة العربية للإعلام العلمي (شعاع ).

Sources and references

1-Ahmed Al-Kateb, The Development of Shiite Political Thought from the Shura Council to the Guardianship of the Jurist, first edition, Beirut, 1998, pp. 14 et seq.

2-Aristotle Thales, The Book of Politics, ed., Ahmed Lutfi Al-Sayyid, ed., Cairo, Egypt, published by the National Printing and Publishing House.

3-Andrew Sinclair, Raymond Williams, George Lichtheim, Trilogy, Three Faces of the Revolution, Guevara, Lukács, Orwell, T., Maher Kayyali. Publishing, Arab Foundation for Studies and Publishing, Beirut, Lebanon, first edition, 1994.

4- Amira Amara, Political Instability and Economic Growth in Developing Countries, Cairo University, Journal of the Faculty of Economics and Political Science, Volume 23, Issue 93, year 2022. Amos Deane, The British Constitution, published in Britain, The Co-operative Solicitors Company, 1893 edition, first section.

5- Bin Younis Al-Marzouqi, The British Regime, published research, Jeddah University Publications, Kingdom of Saudi Arabia. 1991 AD.

6-John Locke, On Civil Governance, ed., Majid Fakhri, ed., Beirut, International Committee for the Translation of Masterpieces, 1959.

7- John Tushar, The History of Political Ideas,

8-Hamed, Al-Khafaf, Texts Issued by His Eminence Al-Sistani on the Iraqi Issue, ed., Dar Al-Histor Al-Arabi, sixth edition, Beirut, Lebanon, 2015 AD.

9-Khairy Ferjani, Political Systems,

ed., Cairo, Egypt, 2019.

10-Dawn Bransati, Does federalism help stabilize Iraq, Washington Quarterly, Center for Strategic and International Studies in Washington, CSIS, Spring 2004, published by the Center for Strategic and International Studies in Cairo, published by Al-Kashif Center for Strategic Studies Iraq.

11- Rashid Al-Khayoun, Religions and Sects in Iraq, 1st vol., 1st edition, Al-Masar Center for Studies and Research.

12-Saleh Jawad Al-Kazem, Dr. Ali Al-Ghalib Al-Ani, Political Systems, ed., Baghdad, University of Baghdad, 1990-1991.

13-Sadaqa bin Yahya Fadel, Political Stability in Developing Countries, Gulf Center for Studies, October 2010.

14-Abdel Wahab Al-Kayyali and others, The Political Encyclopedia, ed., Lebanon, Beirut, Arab Foundation for Studies and Publishing, vol. 2.

15- Abdel Hamid Metwally, The System of Government in Israel, 2nd edition, Mansha'at al-Ma'arif in Alexandria, Egypt, second edition, 1979.

16- Ali Al-Wardi, Social Glances from the Modern History of Iraq, vol. 1, 1st edition, 2016, p. 207, also vol. 2.

17- Abd Ali, Al-Khafaf, Population Policies in the Arab World, 1st edition, Al-Ghadeer Publishing House, 2016 AD.

18- Vladimir Lenin, What is to be done?

19-Karl Marx, Capital, ed., Dr. Fahd Kam Naqsh, ed. Dar Al-Taqadum, Moscow, 1985 AD.

20- Munther Al-Shawi, Philosophy of the State, ed. Baghdad, Iraq, Dar Al-Dhakraa for Publishing and Distribution, second edition, year 2013.

21- Hamad Reda Al-Muzaffar, Principles of Jurisprudence, Al-Alami Publications, Beirut, Lebanon, second edition, 1990, vol. 1.

22-Muhannad Mustafa, The Government System in Israel, Institute for Palestine Studies, published 2020.

23- Michael Schwartz, War Without End, The Context of the War in Iraq, edited by Nasr Muhammad Ali and Sahar Jaafar Al-Kishwan, 1st edition, 2019.

24-Nazim Nawaf Ibrahim, Violence in Contemporary Iraq, 1st edition, 2015, Masarat Foundation and Al-Rafidain Publishing House.

25- Nidal Falah Al-Dala'in and a group of authors, Propaganda and Psychological Warfare, published by Dar Al-Assar Al-Ilmi, Amman, Jordan, first edition, 2015.

26- Noam Chomsky, The Failed State - The Abuse of Power and the Attack on Democracy, published by Sami Al-Kaaki, Beirut, Lebanon, published by the Arab Book House, 2007.

27- Noel Calhoun, Dilemmas of Transitional Justice - On the Transition from a Totalitarian State to a Democratic State - Experiences from Eastern European Countries, ed., Difaf Sherba, ed. Beirut, Lebanon, published by the Arab Network for Research and Publishing, first edition, 2014.

28-Hisham Ahmed Awad Jaafar, Political Dimensions of the Concept of Governance: A Cognitive Vision, International Institute for Islamic Thought, USA, Virginia, 1995.

29- Will the Baath Party return to Iraq? Al-Kashif Center for Strategic Studies. Strategic research.

30- Hans Hermann Hoppe, A Brief History of Human Beings, Rise and Decline, ed., Haider Abdul Wahed Rashid, first edition, Dar Sutour for Publishing and Distribution, Baghdad, Iraq, 2017 AD.

31- Wassim Refaat Abdel Majeed, Iraq Al-Iqlabi - Successful and Failed Coups in Iraq 1921-2003, published by Al-Jawahiri House, Baghdad, Iraq, ed. 2015.

32- Yuval Noah Harari, Al-Aqil, A Brief History of the Human Species, edited by Hussein Al-Abri, Saleh bin Ali Al-Falahi, published by Manjul Publishing House, New Delhi, India, 2018 edition.

حولية المنتدى